...تخابات .. خطوة ...طوتان إلى الوراء!!

والنسوي والنضالي والاجتماعي والعلمي.

إلا أن اللافت للنظر في هذه الانتخابات هو عودة قوة العشيرة ونفوذها داخل المنطقة، وقد استطاعت العشائر والقبائل والعائلات - منذ قدوم السلطة وإلى الآن - من إعادة بناء الدواوين وتعزيزها كقوة اجتماعية وسياسية وانتخابية وقانونية، بحيث بدأ العرف العشائري بالظهور بقوة من خلال الإقبال عليه وممارسته في العديد من القضايا والمشاكل وفض المنازعات، كبديل موضوعي لسلطة القضاء، وقد أصبحت مرجعيات بديلة لمؤسسات المجتمع المدني والحزبي، أيضاً، لكونها تمتلك القدرة على فرض أجندتها في غالب الأحيان، ما يجبر السلطة والتنظيمات على الاستجابة والنزول عند رغبة العشيرة.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، هو غياب المعايير الديمقراطية (حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، والحقوق الاقتصادية والتعليمية ... الخ) عن هذه الانتخابات، مع أنها انتخابات ديمقراطية، ولم تسهم هذه المعايير بشكل أو بآخر في نجاح أي من المرشحين، ويرجع ذلك إلى عدم وجود برامج انتخابية تتبنى الفكر الديمقراطي، ولعدم وجود ثقافة ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، لأن اليسار متأثر بالثقافة الاشتراكية التي تؤمن بضرورة انصهار الفرد في المجتمع، ولا تؤمن بالحقوق الفردية للإنسان والمواطن لأنها تعلي المصالح العليا للشعب، ولم يتسرب إليه الفكر الديمقراطي الغربي على الرغم من مغادرة العديد من أعضاء هذه الفصائل للعمل في مؤسسات المجتمع المدني، لكنهم قاموا بنقل ثقافة منظماتهم وثقافة منظمة التحرير إلى هذه المؤسسات، ما انعكس سلباً على تطورها الديمقراطي، لأنها أضحت مؤسسات مجتمع مدني بهوية حزبية أو مؤسسات مجتمع مدني حزبية، تعمل وفق أجندة المانحين أو الممولين، وهم يعملون فيها على أساس وظيفي أكثر منه على أساس اعتقادي أو إيماني بمبادئ الديمقراطية، ولم يستطع الكثير منهم فك الارتباط بتاريخه الحزبي وانتمائه السياسي، الأمر الذي انعكس سلباً على الممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات وفي علاقاتها مع الآخر. لذلك، من الواضح أن الانتخابات لم تصنع الديمقراطية في تجربتنا، بدليل وجود هذا الخلل الواضح في عمليات البناء الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، بل على العكس من ذلك، قامت الانتخابات بإعادة إنتاج هذه المفاهيم الثقافية والاجتماعية السائدة بأسلوب ديمقراطي، لتصبح إحدى المرجعيات المعمول بها في المجتمع الفلسطيني، وإعادة العمل بنظام (الكوتا)، والتي ستفتح الباب واسعاً أمام الفئات الاجتماعية الأخرى للمطالبة بتخصيص مقاعد لها داخل المجلس التشريعي مثل المرأة، والنقابات، والاتحادات، وهذا يعني تغيير قانون الانتخاب، بحيث تتمكن هذه القوى من الحضور داخل البرلمان، على ما يمثله هذا الإجراء من تهديد للعملية الديمقراطية وتطورها.

وفي هذا السياق، يقول وليام بارنز: «إن الانتخابات عرضة للاستغلال والتشويه إما من جانب أحزاب تسعى إلى استخدامها مرة واحدة فقط للوصول للسلطة، وإما من جانب قيادات»، وهذا يعني أن الانتخابات توفر الفرصة الديمقراطية لوصول عناصر غير ديمقراطية إلى السلطة، الأمر الذي يهدد الديمقراطية نفسها ويمنعها من التطور، ويؤكد فريد زكريا محرر مجلة «نيوز ويك انترناشونال» في كتابه «مستقبل الحرية هذه المشكلة تحديداً» أهمية الانتخابات بوصفها (ميزة مهمة من مزايا الحكومة الديمقراطية، ولكنها ليست الميزة الوحيدة، فالحريات الاقتصادية والمدنية والدينية تعتبر في رأيي هي جوهر الاستقلال والكرامة الإنسانية).

إن هذا يؤكد أن عملية التحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني لا يمكن أن تتم بمجرد إجراء انتخابات، بل لا بد من بناء مؤسسات مجتمع مدني تؤمن بالديمقراطية وتمارسها في حقول الحياة اليومية، وهذا يتطلب إعادة النظر في المنظومة الثقافية الأبوية السائدة ومراجعتها من أجل بناء مشروع ثقافي يتبنى الفكر الديمقراطي، بالترابط مع نشر الثقافة الديمقراطية في المناهج التعليمية والتربوية، بحيث يتمكن المجتمع من توفير فرص الخلق والابتكار والإبداع بدلاً من عمليات الاستنساخ للشخوص والأفكار، حتى لا يتهدد أمن المجتمع واستقراره.

ولكن الأمر يحتاج إلى طرح التساؤلات التي تدور في أذهان المهتمين بالتطور الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، وأهم هذه الأسئلة هي:

هل ازداد إيمان الناس بالانتخابات أم فقدوا الإيمان بها؟ وهل يمكن أن يتناقص حجم الحضور والمشاركة في الانتخابات القادمة؟ وهل ستستمر الأحزاب والفصائل في مقاطعة الانتخابات خشية الفشل في الحصول على الأصوات الكافية لإنجاح مرشحيهم؟ أو لعدم وجود الرغبة السياسية في إكمال مشروع أوسلو مع الحزب الحاكم للحفاظ على الطهر السياسي والعفة الوطنية؟ وهل ستبقى ثقة الناخب في الأحزاب السياسية؟ وهل غياب الحقوق المدنية من برامج الأحزاب وأدبياتها له تأثير على الانتخابات، ما ينعكس سلباً على التطور الديمقراطي؟ وهل لتحول الأحزاب نحو القبلية تأثير على الانتخابات والديمقراطية؟

الإصلاح والتطوير الإداري

محمد حجازي

شكلت قضية الإصلاح الإداري هاجساً محورياً عند المواطن الفلسطيني، وامتدت إلى الوسط الخارجي وبالتحديد الأوروبي «الجهة الممولة الرئيسة للسلطة الوطنية»، وتبعها اهتمام إسرائيلي أراد أن يوظف الإصلاح لخدمة رؤيته للحل السياسي.

وكان لتقرير هيئة الرقابة الأول الذي نشر في أواسط العام ١٩٩٨ وقع الصدمة على المواطن الفلسطيني لما حواه من قضايا في الفساد المالي والإداري، وعكس ذلك نفسه على الصعيد الخارجي، وبالتحديد عند دول الاتحاد الأوروبي، التي رأت أن تمويلها يهدر على مرأى من السلطة التنفيذية ومن قبل مسؤولين حكوميين متنفذين.

وأمام هذه القضية، وتحت ضغط الممولين الأساسيين للسلطة الوطنية، والحاجة لتهدئة الشارع الفلسطيني، شكلت في ٨/١١/ ١٩٩٩ اللجنة الوطنية العليا للتطوير الإداري التي أوكلت لها متابعة التقارير المتعلقة بالإصلاح الإداري وتطوير مؤسسات السلطة، بالاستعانة بخبراء متخصصين محليين ودوليين في مختلف المجالات الإدارية.

شكلت اللجنة من (١٣) عضواً «ستة وزراء وعضوان من المجلس التشريعي، إلى جانب رئيسي ديوان الموظفين العام والرقابة العامة ووكيل وزارة الداخلية.

وعقدت اللجنة ثمانية اجتماعات، وشكلت خمس لجان فرعية «لجنة الموازنة وتطوير القطاع المالي، ولجنة التطوير الإداري، ولجنة تطوير القطاع القضائي، ولجنة تطوير قطاع الصحة وقطاع التعليم ولجنة المعاشات والتقاعد المبكر».

ولإعطاء اللجنة بُعداً دولياً عقد في بروكسل بتاريخ ١٩٩٩/١١/٣ بمقر المفوضية الأوروبية اجتماع بين الجانب الفلسطيني ولجنة فريق عمل مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، الذي أشرف على إعداد التقرير «روكار سيغمان»، الشهير الذي حدد أسس الإصلاح الإداري للسلطة الوطنية.

وبعد هذا الجهد تم في ٢٠٠٠/١/١٨ الانتهاء من إعداد خطة العمل الفلسطينية للعام ٢٠٠٠ للجنة الوطنية العليا للتطوير الإداري، والتي أريد لها أن تحقق النقلة النوعية في أداء السلطة.

ويمكن القول إن جميع التقارير والخطط وتوصيات اللجان، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ ولم تسجل أية إنجازات حقيقية، بل أصبح المجتمع أمام ظاهرة فساد إداري شمل جميع المؤسسات بنسب متفاوتة، ويصعب الخروج منها. وتعززت قناعات لدى قطاعات واسعة من المواطنين بأننا بتنا أمام ظاهرة لا أحد يحاسب أحد، وكأننا إزاء اقتصاد حرب تسوده الفوضى، وبالتالي فإن النهش منه لا يمكن مراقبته واكتشافه، فزادت شهية الفاسدين واتسعت وتنوعت حيلهم، وأصبحت قضية تزوير فواتير الموازنات، وسرقة تمويل المؤسسات الدولية، وبالتحديد دعم «UNDP» في الوزارات والمؤسسات الحكومية ظاهرة شديدة الخطورة، وأصبحنا نعاني من تحالف خفي بين الفئات المستفيدة من هذا الوضع الناشئ داخل السلطة وخارجها.

وجاءت الانتفاضة وكأنها تقول آن الأوان للمحاسبة والمكاشفة والنهوض بأوضاعنا الإدارية والمالية، وصولاً لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، غير أن إدارة الرئيس بوش، ومن خلفها الحكومة الإسرائيلية استغلتا الحاجة للإصلاح الإداري والسياسي لعزل القيادة ومحاصرتها، وفرض الحل السياسي.

بدأت الاستجابة للإصلاح بفعل الضغط الخارجي أولاً والداخلي ثانياً، فقدم الرئيس عرفات يوم ٢٠٠٢/٥/١٥ في خطابه في المجلس التشريعي أسس الإصلاح، وفي اليوم التالي ٥/١٦ تم الإعلان عن وثيقة الإصلاح التي أعدها المجلس التشريعي، وشكلت الحكومة الجديدة مرة أخرى لجنة من (٩) وزراء، لإعداد برنامج عمل للحكومة أسمته خطة المائة يوم للإصلاح، وهي استجابة لشروط رؤية الرئيس بوش للسلام «خارطة الطريق» التي اشترطت تحقيق إصلاحات إدارية مالية في أداء السلطة الوطنية.

وحدث تقدم طفيف على صعيد الوضع المالي من خلال تمويل الإيرادات إلى وزارة المالية «التبغ، والبترول، ... الخ»، لكن التقدم المنشود الحقيقي لدى المواطن العادي بقي بعيد المنال.

ويمكن تلخيص أبرز سمات هذه المرحلة بالآتي:

- أدى اتساع نفوذ الجهاز الحكومي إلى تباطؤ النمو والتطور في المؤسسات السياسية، وإلى إضعاف المشاركة الديمقراطية، وتحويل المؤسسة الرسمية إلى مؤسسة بيروقراطية بائسة، وضعف دور المجلس التشريعي والمنظمات الأهلية، والأحزاب، والنقابات وفي الرقابة وممارسة الضغوط وانتزاع المطالب، وفي كل هذا الوضع أصبح الجهاز الحكومي محصناً ضد الرقابة والمساءلة والإصلاح، ومنشغلاً بحماية كيانه، ونمت العديد من الظواهر كالفساد الإداري والرشوة، والاختلاس واستغلال الوظيفة العامة والمال العام، وتبادل المنافع بين أفراد الجهاز الحكومي وبعض فئات الجمهور، وهذا أدى بدوره إلى تقلص الخدمات والموارد التي يوفرها الجهاز الحكومي للجمهور، وبالتحديد المؤسسات والوزارات الخدمية.

- نمو ظاهرة البيروقراطية الحكومية ؟ والتي انشغلت في حماية كيانها والتستر على انهيار المؤسسة أو الوزارة، وهذا بدوره أدى إلى تحول الجهاز الإداري للدولة إلى قوة معيقة للتطور الديمقراطي، تحظر النقد والرأي الحر وتحافظ على مكتسباتها ومصالح الفئات المتميزة منها. وقد أدى ذلك إلى اختلال التوازن في حجم وقوة ونفوذ السلطات الثلاث، فالجهاز الحكومي له النفوذ والقوة على حساب السلطة التشريعية «المجلس التشريعي والسلطة القضائية».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل وصلنا إلى وضع نقول فيه إن نظامنا السياسي متخلف جداً لدرجة أن إصلاح النظام الإداري للسلطات بات مستحيلاً؟

من المبكر الوصول إلى إجابة سريعة، فالتقارير التي أعدت والبرامج والخطط ما هي إلا محاولة للتشخيص أكثر منها محاولة لإيجاد حلول، ولكن نستطيع أن نقول وهو الاستنتاج الواضح الذي أمكن الوصول إليه، إن الإصلاح الإداري للإدارة الحكومية هو بدرجة كبيرة إصلاح النظام السياسي وتصحيح توازنات القوى فيه، إن الإصلاح الإداري أو التطوير يتعلق بأوضاع وممارسات الجهاز الحكومي، ويعتبر قضية سياسية في المقام الأول لأنها تتصل بسلطات مساءلة الجهاز الإداري للدولة عن أدائه وممارسته.

وبشأن التحديات التي تواجه السلطة الوطنية في مجال التطوير الإداري والمؤسساتي، فإن سيادة القانون واستقلال القضاء وضمان نزاهة النظام المالي، يأتي في مقدمة هذه التحديات.

إن المدخل الحقيقي لتحقيق هذه التحديات هو ضرورة تصفية المرحلة الماضية من خلال تشخيص دقيق لأسباب فشلنا في تحقيق نهضة إدارية، ووضع الحلول المناسبة من خلال البرامج وخطط العمل ومن ثم المحاسبة.

فالتقدم والتطور في العمل يشترطان إغلاق المرحلة الماضية ومحاسبة من أخطأ ومن اختلس المال العام ومن فسد، فلا يجوز للمختلس أو المرتشي أن ينجو بفعلته، ويتطلب أن يرافق ذلك نشر ثقافة مواجهة الفساد لدى قطاعات الموظفين، بحيث نعطي لمسألة التطوير الإداري ومحاربة الفساد بعداً اجتماعياً وثقافة مجتمعية، تؤسس لمفهوم جديد في العمل، يضمن صيانة المال العام وتعزيز مبدأ الشفافية، ووضع الرجل المناسب والسيدة المناسبة في المكان المناسب، ويتحمل المجلس التشريعي المنتخب مسؤولية تصفية المرحلة السابقة والإعداد للمرحلة القادمة.

ونحن الآن في أمس الحاجة إلى صياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، وإلى آلية عمل حقيقية تضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني، وتقدم الإصلاح الإداري والوظيفي الذي ربما يبدأ بالانتخابات، باعتباره مدخلاً للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي
أريج حجازي

المحرر المسؤول:
مهند عبد الحميد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل